



State of Kuwait

دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة  
تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادة (١٦) من القانون رقم (١٢٥) لسنة ٢٠١٩ في شأن تنظيم التأمين، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

د. عبد العزيز طارق الصقبي

يحال إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي  
يوزع على الأعضاء

### اقتراح بقانون

بتعديل المادة (١٦) من القانون رقم (١٢٥) لسنة ٢٠١٩

### في شأن تنظيم التأمين

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٢٥) لسنة ٢٠١٩ في شأن تنظيم التأمين،
- ووافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

#### (المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (١٦) من القانون رقم (١٢٥) لسنة ٢٠١٩ المشار إليه النص التالي:

" يكون للوحدة ميزانية تدرج تحت قسم خاص في الميزانية العامة للدولة، وفقاً لقواعد وأحكام المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ."

#### (المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت  
نواف الأحمد الصباح

## المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون

بتعديل المادة (١٦) من القانون رقم (١٢٥) لسنة ٢٠١٩

### في شأن تنظيم التأمين

صدر القانون رقم (١٢٥) لسنة ٢٠١٩ في شأن تنظيم التأمين، وقد تضمن في نصوصه مجموعة من الأحكام المنظمة لوحدة تنظيم التأمين، كاختصاصات الوحدة، وتشكيل اللجنة العليا للوحدة، والصلاحيات الرقابية، والقواعد الإدارية والمالية، ومن بين هذه الأحكام ما نصت عليه المادة (١٦) باعتبار ميزانية الهيئة ميزانية مستقلة. وغني عن البيان، أن المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي قد وضع خصائص محددة للجهات ذات الميزانية المستقلة، وهي أن يكون لها ذمة مالية منفصلة وتباشر نشاطاً اقتصادياً يغلب عليها الاعتبارات التجارية، وغيرها من الخصائص، والناظر لوحدة تنظيم التأمين يدرك أن عمل الهيئة تنظيمي رقابي لا يتوافق مع خصائص الجهات ذات الميزانية المستقلة. لذا جاء الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (١٦) من القانون رقم (١٢٥) لسنة ٢٠١٩، لتغير نوع ميزانية الوحدة من ميزانية مستقلة إلى ميزانية ضمن الميزانية العامة للدولة، كالوزارات والإدارات الحكومية الأخرى.